قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٢٧ لسنة ٢٠٢٠

بشأن الموافقة على خطاب تفاهم بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى بشأن تقديم الصندوق معونة قيمتها مليون دينار كويتى للمساهمة فى دعم محاربة فيروس كورونا من خلال توفير الاحتياجات العاجلة فى جمهورية مصر العربية ، والموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

وُوفق على خطاب تفاهم بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى بشأن تقديم الصندوق معونة قيمتها مليون دينار كويتى للمساهمة فى دعم محاربة فيروس كورونا من خلال توفير الاحتياجات العاجلة فى جمهورية مصر العربية ، والموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٤ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٤٤١هـ

(الموافق ١١ أغسطس سنة ٢٠٢٠م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ١٨ أغسطس سنة ٢٠٢٠ م) .

الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى

ARAB FUND FOR ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT

التاريخ : 2020/3/24

معالى الدكتورة/ رانيا المشاط المحترمة

وزير التعاون الدولى

وزارة التعاون الدولى

القاهرة - جمهورية مصر العربية

فاكس رقم : 12815 239 (202+)

بريد إلكترونى : ghegazi@miic.gov.eg

تحية طيبة وبعد

الموضوع : خطاب تفاهم بشأن معونة مقدمة من الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى للمساهمة فى دعم محاربة فيروس كورونا من خلال توفير الاحتياجات العاجلة فى جمهورية مصر العربية .

استجابة لطلب معاليكم تقديم دعم مالى للإسهام فى مواجهة فيروس كورونا ، يسرنى إحاطتكم بموافقة الصندوق العربى على تخصيص معونة تستخدم للإسهام فى تغطية الاحتياجات الضرورية العاجلة اللازمة لمواجهة الحد من انتشار فيروس كورونا من خلال توفير المواد والمعدات الطبية والأدوية اللازمة ، إضافة إلى تجهيز أماكن للحجر الصحى للمصابين ، وذلك فى إطار مخططاتكم وأولوياتكم المحددة ، وكل ما من شأنه أن يسهم فى الحد من انتشار وتفشى هذا المرض . وأبين فيما يلى الأسس والشروط التى تحكم تنفيذ هذه المعونة .

اولاً - قيمة المعونة وأهدافها :

1 - يقدم الصندوق العربى إلى حكومة جمهورية مصر العربية ، وفقًا لأحكام هذا الخطاب ، معونة قيمتها 1,000,000 د.ك. (مليون دينار كويتى) .

2 - تهدف المعونة إلى الإسهام فى تلبية الاحتياجات العاجلة لدعم جهود مكافحة فيروس كورونا والحد من انتشاره .

ثانيا - تحديد المسئوليات :

1 - تكون وزارة التعاون الدولى (ويشار إليها فيما يلى بـ"الوزارة") هى الجهة الممثلة لحكومة جمهورية مصر العربية فى كل ما يتعلق بتطبيق أحكام هذا الخطاب ، والوفاء بالالتزامات الواردة فيه .

2 - تقوم الوزارة بتحديد جهات الاختصاص التى تضطلع بتنفيذ المعونة والاستفادة منها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وبما يضمن تحقيق الأهداف التى خصصت من أجلها المعونة .

ثالثا - استخدام المعونة :

1 - تستخدم المعونة فى تغطية تكاليف توفير الاحتياجات العاجلة لمكافحة فيروس كورونا والحد من انتشاره ، ويشمل ذلك المعدات والمواد الأساسية الطبية والأدوية ، وكل ما يتصل بالرعاية الصحية والمحافظة على سلامة المواطنين ، وتوفير وسائل المراقبة والحجر الإجبارى في سبيل الحد من انتشار هذا الوباء .

2 - لا تغطى المعونة أية مصروفات إدارية أو رواتب أو مكافآت أو حوافز للعاملين فى الوزارات أو المؤسسات الحكومية .

رابعا - السحب من المعونة :

1 - يبدأ السحب من المعونة بعد أن تصبح نافذة وفقًا لأحكام البند "سادسًا" من هذا الخطاب ، وينتهى السحب منها فى 2020/12/31 أو أى تاريخ لاحق يوافق عليه الصندوق العربى .

2 - يتم فتح حساب خاص للمعونة ، ويقوم الصندوق العربى بتحويل (50%) من مبلغ المعونة إلى ذلك الحساب وبناءً على طلب سحب تتقدم به الوزارة . وتتم تغذية هذا الحساب، عند استنفاذ (50%) من المبالغ التى يتم تحويلها ، وذلك وفقًا للوثائق التى يتسلمها الصندوق العربى .

خامسا - المتابعة والتقرير :

تقدم الوزارة إلى الصندوق العربى ؛ تقارير تتضمن استخدام المعونة والعناصر الممولة مع وثائق شراء البضائع التى يتم الحصول عليها .

سادسا - نفاذ المعونة :

تصبح هذه المعونة نافذة لأغراض السحب من حصيلتها عند استلام الصندوق العربى ما يفيد موافقتكم على ما جاء بهذا الخطاب ، وفتح الحساب الخاص المشار إليه فى الفقرة "رابعًا" -2 وموافاة الصندوق العربى بأسماء وتوقيعات المخولين بالتوقيع على طلبات السحب من المعونة ونماذج توقيعاتهم .

سابعا - وقف السحب من المعونة او إلغاؤها :

يحتفظ الصندوق العربى لنفسه بالحق فى وقف السحب من المعونة فى حالة الإخلال بأى من الالتزامات الواردة فى هذا الخطاب ، وذلك إلى أن تتم إزالة الأسباب التى أدت إلى وقف السحب كما يجوز له إلغاؤها إذا ظل أى من تلك الأسباب قائمًا ، على أن لا يترتب على ذلك أى مساس بالتزامات سابقة تكون الوزارة قد ارتبطت بها وفقًا لأحكام هذا الخطاب .

وفى حالة موافقتكم على الأسس والأحكام الواردة أعلاه أرجو أن يصلنا ما يفيد بذلك ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكامه .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،

أوافق على ما جاء فى هذا الخطاب

الدكتورة/ رانيا المشاط

وزير التعاون الدولى

وزارة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

عبد اللطيف يوسف الحمد

المدير العام/ رئيس مجلس الإدارة